والمالية تقوم بوضع مخطط لتطوير التعليم في الوسط العربي»[١٨]. بيد أن هذه التوصيات لم تنفذ، وعزا بعض المصادر الاسرائيلية هذا الاهمال الحكومي المتعمد الى الوضع السياسي، فقد جاء في دراسة أعدتها الدكتورة مينا تسيمح، حول التعليم في القطاع العربي، وقدمتها الى اللجنة الفرعية التابعة للجنة التعليم والثقافة التابعة للكنيست، أن مواقف اسرائيل تجاه الأقلية العربية تعود الى المشاكل الآتية، حيث تخشى اسرائيل منح العرب فيها الحقوق المتساوية في جميع المجالات، ومنها القطاع التعليمي، بسبب الوضع السياسي[١٩].

وبسبب الأوضاع التعليمية السيئة هذه والآخذة بالاستفحال، قامت اللجنة القطرية العربية باتخاذ سلسلة من الاجراءات الاحتجاجية والتهديد بتصعيدها مالم يتم التوصل الى حلول فورية تضع حداً لهذه المشاكل. وحددت اللجنة القطرية في مؤتمر صحفي لها المشاكل الآنية التي لا زال التعليم العربي يعاني منها، والتي تعتبر استمراراً للمشكلات السابقة المذكورة، مستشهدة بما جاء في احدى الدراسات التي قام باعدادها كل من د. يوسف باشي، د. سورال كاهن، د. دانئيل دنيتش، المحاضرين في كلية التربية التابعة للجامعة العبرية في القدس، بناء على طلب وزارة المعارف والثقافة، حول الانجازات التعليمية للمدرسة العربية. ووفق هذه الدراسة، فان حوالي ٥٢٪ من المعلمين العرب لا زالوا غير مؤهلين، مقابل ٣٪ فقط في الوسط اليهودي، وقد كان ممكناً التغلب على هذا النقص الخطير في سلك المعلمين الاكفياء، وذلك باقامة المزيد من دور المعلمين، حيث أنه حتى سنة ١٩٧١، لم يكن هناك سوى دار واحدة للمعلمين العرب[٢٠].

ويؤكد الدكتور سامي مرعي، أحد أعضاء اللجنة القطرية العربية (المحاضر في جامعة حيفا) أن التقليصات المستمرة في موازنة وزارة المعارف تساهم في ابقاء هذه المشكلة بدون حل، حيث أن الميزانية المستحقة لدار المعلمين العرب في حيفا لا تتجاوز ٣٪ تقريباً من مجموع ميزانية تأهيل المعلمين في منطقة حيفا وحدها، وهذه الميزانية على ضآلتها لا تنفق كلها ويعاد قسم كبير منها الى وزارة المعارف! «ان عملية الاعداد هذه، تنعكس على المعلم وطريقة عمله، وهناك دراسات أكاديمية عديدة أشارت الى أنه نتيجة للأوضاع سالفة الذكر، فان التوجه الفكري التربوي للمعلم العربي ما يلبث أن ينسحق بعد ثلاث سنوات من ممارسة مهنة التعليم»[٢١].

ويصف الدكتور مرعي مناهج التعليم الموضوعة للطلبة العرب بأنها مفرغة ومقتصرة على عمليات نقل ميكانيكية تشوه نمو الطالب، وهي بحاجة الى تغيير جذري. ويستشهد بمنهاج اللغة العربية الذي يرمي الى تعليم الطلاب القدرة على الكتابة والتعلم فحسب، بينما يخلو من عناصر التراث الشعبي العربي[٢٢]. كما أن كتب القراءة العربية ليست موحدة في جميع المدارس العربية، انما هي كتب كثيرة ومتنوعة، وكل كتاب لمؤلف، وغالباً ما يكون المؤلف هذا مفتشاً في وزارة المعارف الذي يفرض كتابه على المدرسة أو المدارس الخاضعة لتفتيشه، اضافة الى كتب القواعد والبلاغة التي وضعت في الثلاثينات، دون تحديد أهداف تربوية لتعليم اللغة العربية تبرز شخصية التلميذ والقيم القومية والاجتماعية والدينية، وتاريخ الشعب العربي، كما حددت في